المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٣٠ الموافق ١٦ شعبان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٤ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عودة الكهانية إلى الكنيست بدعم ورعاية نتنياهو!

صفحة (٢)

جدعون ساعر: جولة ثالثة أمام نتنياهو!

صفحة (٣)

الانتخابات الإسرائيلية: متوالية غياب الحسم. (أ ف ب)

انتخابات رابعة تبقي إسرائيل في دوامتها السياسية!

كتب برهوم جرايسي:

أبقت الانتخابات البرلمانية الرابعة التي جرت يوم ٢٣ آذار الجاري إسرائيل في دوامتها السياسية، القائمة منذ ٢٣ شهرا، بحيث لم يحصل الليكود وحلفاؤه الفوريون على الأغلبية المطلقة، وإنما على ٥٩ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، فيما حصلت باقي الكتل، على مختلف توجهاتها، على ٦١ مقعدا، وهذا لا يعني أنها كتل متماسكة في الموقف ضد استمرار حكم بنيامين نتنياهو، لذا من السابق لأوانه الحديث عن انتخابات خامسة تجري في الصيف المقبل، على الرغم من أنها احتمال قائم حتى الآن.

جرت الانتخابات في ظروف صحية واقتصادية - اجتماعية صعبة، لكنها لم تكن العامل الأساس في تراجع نسبة التصويت من ٧١,٥٢٪ في آذار ٢٠٢٠، إلى ٦٧,٤٪، لأن الغالبية الساحقة من هذا التراجع سببها تراجع نسبة التصويت بين العرب، وهو ما سنأتي عليه لاحقا.

من ناحية أخرى، أظهرت النتائج النهائية لتوزيع المقاعد ضعف استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية، وأيضا العربية المتخصصة بالجمهور العربي، التي ظهرت على مدى أشهر الحملة الانتخابية، وحتى قبل أيام من يوم الانتخابات، في ٢٣ آذار ٢٠٢١.

فقد حصل الليكود وفق ما كان في التقديرات القصوى له، على ٣٠ مقعدا، متراجعا بـ ٦ مقاعد عن انتخابات ما قبل العام. وحصل حزب «يوجد مستقبل» على ١٧ مقعدا، بموجب التقديرات الدنيا له، وعمليا أضاف لقوته مقعدين، عن حصته في التحالف السابق لـ «ازرق أبيض».

في حين رأينا أن حزب شاس لليهود المتدينين المتزمتين الحريديم الشرقيين، حافظ على قوته البرلمانية مع ٩ مقاعد، خلافا للكثير من الاستطلاعات التي توقعت تراجعه بمقعد واحد وحتى ٣ مقاعد.

وفاجأ حزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، بحصوله على ٨ مقاعد، ضعفي المقاعد التي توقعتها له كل استطلاعات الرأي، وأعلنت أنه في محيط نسبة الحسم مع احتمال عدم تجاوزها.

كما أن حزب العمل الذي حصل وفق التوقعات على ٧ مقاعد، خرج من مسار الانقراض كحزب، وعاد بحضور يُعد لافتا، ويبقى السؤال إذا ما كان سيستغل هذه القفزة لتحقيق أكبر منها لاحقا.

وحافظ حزب «إسرائيل بيتنا» على قوته البرلمانية، وأيضا بموجب ما تنبأت له استطلاعات الرأي، بحصوله على ٧ مقاعد، والحال ذاتها تسري على قائمة يهدوت هتوراة للمتدينين المتزمتين الحريديم الأشكناز التي حصلت على ٧ مقاعد.

أما حزب «يمينا» فقد فشلت كل استطلاعات الرأي في تقدير قوته، التي قيل إنها تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٣ مقعدا، بينما حصل على ٧ مقاعد. كما أن القائمة الأخرى لليمين الاستيطاني المتطرف، «الصهيونية الدينية»، فاجأت بقوتها، بحصولها على ٦ مقاعد، بدلا من ٤ إلى ٥ مقاعد في الغالبية الساحقة من الاستطلاعات.

وفشلت استطلاعات الرأي في تقدير قوة «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة جدعون ساعر، الذي منحته استطلاعات الرأي الأخيرة قبل الانتخابات من ٩ إلى ١٠ مقاعد، مقابل حتى ١٧ مقعدا، قبل ٣ أشهر من الانتخابات، وفي نهاية المطاف حصل على ٦ مقاعد فقط.

والمفاجأة أيضا جاءت من حزب ميرتس، الذي قالت استطلاعات الرأي العام في الشهر الأخير قبل الانتخابات، إنه في دائرة عدم احتمال اجتياز نسبة الحسم- ٣,٢٥٪، وحصل في نهاية المطاف على ٦ مقاعد، وهذه نتيجة الحملة الواسعة لإنقاذ ميرتس، حتى أعادت الحملة الحزب إلى قوة لم يعرفها منذ سنوات عديدة.

الفشل كان أيضا في تقدير قوة القائمة المشتركة التي قالت غالبية استطلاعات الرأي إنها ستحصل على ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد، وحصلت في نهاية المطاف على ٦ مقاعد، فيما اجتازت القائمة العربية الموحدة نسبة الحسم، وفق التقديرات الأخيرة لها، وحصلت على تمثيل الحد الأدنى- ٤ مقاعد.

نسبة التصويت

تراجعت نسبة التصويت من ٧١,٥٢٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠، إلى ٦٧,٤٪ في انتخابات آذار الجاري، إلا أن الغالبية الساحقة من هذا التراجع كانت بفعل التراجع الحاد في نسبة التصويت بين العرب، من ٦٦٪ في آذار ٢٠٢٠، إلى ٤٤٪ في هذه الانتخابات، وهذا أدى إلى تراجع نسبة التصويت القطرية، بنسبة ٣,٥٢٪، من أصل تراجع عام بنسبة ٤,١٪.

هذا يعني أن نسبة التصويت بين اليهود وحدهم تراجعت هي الأخرى بنسبة ضئيلة، تقل عن ١٪، وهي ٠,٧٪، وهذا التراجع الثاني على التوالي، إذ تراجعت نسبة التصويت في آذار ٢٠٢٠ بنحو نصف بالمئة، ويومها فإن ما رفع نسبة التصويت العامة، كان ارتفاعها بين العرب.

وعلى الرغم من أن الحديث عن تراجع طفيف نسبيا بين اليهود، فإننا نشير إلى أن نسبة المهاجرين والمقيمين في الخارج، المشمولين في سجل الناخبين، تراجعت أيضا في هذه الانتخابات، من ١١٪ في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٩٪ في آذار ٢٠٢٠، إلى ٨,٥٪ في انتخابات الشهر الجاري، ما يعني أن تراجع نسبة المصوتين فعليا تلامس ١٪ في كل واحدة من جولتي الانتخابات الأخيرتين، ولربما أن ما ساهم في هذا، الأوضاع الصحية والاقتصادية العامة، ولكن أيضا الملل من تكرار الانتخابات، والدوامة السياسية القائمة منذ نهاية العام ٢٠١٨، حينما تم حل الكنيست الـ ٢٠.

العرب ونسبة التصويت والأحزاب الصهيونية

سجل العرب في هذه الانتخابات أدنى مشاركة في التصويت للكنيست منذ العام ١٩٤٩ وحتى اليوم، وبلغت ٤٤٪، فنسبة التصويت في انتخابات رئاسة الحكومة في شباط ٢٠٢١، التي بلغت ٢٥٪ ليست مقياسا للانتخابات البرلمانية. ولهذا الانخفاض الحاد عوامل كثيرة، أولها وأكبرها العامل السياسي، بعد حملة انتخابات غير مسبوقة في حجم التوتير وطبيعة الجدل فيها، ما دفع الناس للبقاء في البيت، بنسبة أكبر مما كانت عليه في انتخابات نيسان ٢٠١٩، للكنيست الـ ٢١، حينما تم شق القائمة المشتركة وبلغت نسبة التصويت حينها ٥١٪.

العامل الآخر، هو الملل من تكرار الانتخابات، وأيضا في ظل أوضاع اقتصادية سيئة، تبعث على أجواء أشبه باليأس، وهنا يدخل عامل تراجع الخطاب السياسي الذي رافق كل الانتخابات البرلمانية على مدى سبعة عقود، ليتركز أكثر في خطاب الخدماتية، والوعود بالإنجازات، على الرغم من أنها وعود جرّبها المواطن العربي، ولم يلمس أي تغيير جوهري في حياته اليومية، وفي ظروف ومستوى معيشته، تقريبا في كل النواحي.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذا التراجع الحاد في نسبة التصويت، الذي يمكن اعتباره أيضا عقابا على خلخلة تركيبة القائمة المشتركة، فإن الأحزاب الصهيونية لم تتغلغل أكثر من الانتخابات السابقة، ما نقض كل استطلاعات الرأي التي زعمت أنه سيكون هناك ارتفاع حاد في التصويت للأحزاب الصهيونية. ففي بحث دقيق بنسبة ٩٨٪، نجد أن الأحزاب الصهيونية مجتمعة حصلت على ٨٠ ألف صوت، وهو عدد مشابه للأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب في انتخابات آذار ٢٠٢٠، وهو أقل بنسبة ١٥٪ عما كان في انتخابات أيلول ٢٠١٩، وأقل بنسبة ٤٥٪ عما كان في انتخابات نيسان ٢٠١٩.

لكن ما جرى في هذه الانتخابات، هو إعادة توزيع الأصوات بين الأحزاب الصهيونية، مع ارتفاع ملحوظ لحزبي الليكود وميرتس، على حساب أصوات التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، فقد ارتفع عدد أصوات الليكود من قرابة ١١ ألف صوت إلى ٢٢ ألف صوت، وهذا يشكل ٦١٪ من المقعد البرلماني، بينما كانت الاستطلاعات تزعم أن الليكود سيحصل على ما بين ٥٢ ألفا إلى ٨٥ ألف صوت عربي. كما أن ميرتس ارتفع في هذه الانتخابات من حوالي ١٠ آلاف صوت، إلى ١٦ ألف صوت، وهذا يشكل ٣٩٪ من المقعد الواحد، بينما ادعت استطلاعات رأي أن ميرتس سيحظى بأكثر من مقعد برلماني من العرب.

وتشمل كل هذه المعطيات القرى العربية الدرزية، التي فيها نمط التصويت مختلف كثيراً عن باقي البلدات العربية، إذ كان عدد أصوات الأحزاب الصهيونية نحو ٣٨ ألف صوت، من أصل ٨٠ ألف صوت. وكانت نسبة المصوتين العرب الدروز أكثر من ٩٪ من إجمالي الناخبين العرب.

ولكن بسبب انخفاض نسبة التصويت بنحو ٣٣٪ عما كان عليه في آذار ٢٠٢٠، فإن نسبة عدد أصوات الأحزاب الصهيونية ارتفعت من ١١,٥٪ قبل عام، إلى ١٩,٦٪ في هذه الانتخابات، وبين العرب من دون العرب الدروز ١١,٥٪. يعود هذا إلى أن من يقرر التصويت للأحزاب الصهيونية فإن جاهزيته لممارسة التصويت تفوق نسبة ٩٠٪، بعكس من لا يقاطع الانتخابات، ولكنه لم يشارك في جولة انتخابات معينة، فلو خرج للتصويت لكان صوته للقوائم التي تمثله مباشرة.

تشكيل الحكومة

من المفترض أن تصدر النتائج النهائية الرسمية في اليوم الأخير من شهر آذار الجاري، وسيتم افتتاح الولاية البرلمانية الجديدة يوم السادس من نيسان المقبل. وسيبدأ رئيس الدولة رؤوفين ريفلين مشاوراته مع الكتل البرلمانية بشأن تكليف تشكيل الحكومة يوم الخامس من نيسان المقبل، على أن ينشر قراره النهائي بعد يومين، وقد أعلن ريفلين مسبقا أنه خلافا لما فعله بعد الانتخابات السابقة، فإنه سيصدر قراره فورا، ولن يجري مفاوضات في محاولة للتوصل إلى مكلف توافقي لرئاسة الحكومة.

وحسب القانون الإسرائيلي، فإن للمكلف بداية ٢٨ يوما حتى تشكيل الحكومة، يتبعها ١٤ يوما إذا ما طلب التمديد، ما يعني أن الموعد النهائي للمكلف بتشكيل الحكومة، لعرض حكومته، هو يوم ١٩ أيار المقبل، وهذه فترة تعد طويلة منذ الآن، لأن المفاوضات بدأت بخصوص التوصية أمام رئيس الدولة.

وفي الوضع القائم، فإن الليكود يحظى بدعم فوري من ٥٩ نائبا، وهم: ٣٠ مقعدا لكتلة الليكود، ٩ مقاعد لشاس، ٧ مقاعد ليهدوت هتوراة، ٧ مقاعد لـ«يمينا»، ٦ مقاعد لـ«الصهيونية الدينية».

وقد أعلنت كتلتا «يمينا» و«الصهيونية الدينية»، وهذه الثانية تضم أتباع حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، أنهما ترفضان المشاركة في حكومة تدعمها قائمة عربية من الخارج. والحديث هو عن القائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، الذي أعلن عن «النهج الجديد» وأنه لا يرفض أي طرف، مقابل تحقيق مطالب مدنية. فيما لم يعلن عباس رفضه لدعم حكومة كهذه، ولكنه أعلن أنه سيجري مشاورات مع رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد.

في الطرف الآخر، خليط من الكتل، من أقصى اليمين الاستيطاني، مثل «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، و«أمل جديد لإسرائيل» بزعامة جدعون ساعر، وحتى القائمة المشتركة، التي تمثل معظم أحزاب الجماهير العربية فيما القائمة العربية الثانية ذكرنا موقفها غير الحاسم.

وبالنسبة للحزبين بزعامة كل من ليبرمان وساعر، ليست لديهما أي مشكلة سياسية مع الليكود وحلفائه، وإنما المشكلة هي مع شخص نتنياهو، الذي يواصل سيطرته المطلقة على الليكود، بمعنى أنه إذا تخلى نتنياهو عن رئاسة حزبه، فإن الليكود سيحظى مباشرة بحكومة ذات أغلبية من ٧٢ نائبا. ولكن مسألة إزاحة أو تنحي نتنياهو ليست قائمة.

الاحتمال شبه الوحيد أمام نتنياهو لتحقيق الأغلبية المطلقة، هو كسر الحلقة الأضعف من بين الكتل الصهيونية المعارضة لاستمرار حكمه، وهو حزب «أمل جديد لإسرائيل» ورئيسه جدعون ساعر. فغداة يوم الانتخابات بدأت أحاديث عن ضغوط تمارس أو ستمارس على حزب ساعر، كونه من عقر اليمين الاستيطاني المتشدد، كي ينضم لحكومة نتنياهو، وإذا لم ينضم ككتلة، فإن احتمال شق الكتلة قائم، على الأقل بنائبين فقط. وقد دلت التجربة على أن نتنياهو «يتقن» مثل هذه الأمور، ونجح في شق قوائم وكتل برلمانية من أجل ضمان استمرار حكمه.

من ناحية أخرى، وكما يبدو فإن المناورات البرلمانية الفاشلة التي شهدناها بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، تكرر نفسها، ولا يبدو أن لها آمالاً كبيرة. وأولها، سن قانون في الكنيست يمنع عضو كنيست يواجه لوائح اتهام في المحكمة، من تكليفه بتشكيل حكومة، وهذا كي يكون القانون تمهيدا لانتخابات خامسة، وفي حال أقر فإن نتنياهو لن يكون باستطاعته رئاسة حزب الليكود.

وحسب موازين القوى في الكنيست، فلا توجد أغلبية لهذا القانون، إذ حسب ما ينشر فإن القائمة العربية الموحدة أعلنت أنها لن تؤيد القانون، أو أنها ستتركه لمجال المناورة، كما أنه ليس بالضرورة أن كل الكتل الأخرى التي خارج ائتلاف نتنياهو الفوري، ستؤيد قانونا كهذا يحتاج لوقت كبير حتى اقراره، إذ إنه يحتاج دستوريا لـ ٦١ نائبا كأغلبية عددية، كحد أدنى، لأنه تعديل لقانون أساس.

كما ستكون هناك محاولة لانتخاب رئيس كنيست من غير حزب الليكود، وهذا أيضا ليس مضمونا، وهو ما سيتضح لاحقا.

كلمة في البداية

هل تكون الانتخابات الإسرائيلية الرابعة كسابقاتها؟

بقلم: أنطوان شلحت

من غير الواضح بعد أي حكومة إسرائيلية يمكن أن تُقام في ضوء النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار الحالي، وكانت الرابعة خلال أقل من عامين. كما لم يتضح بعد فيما إذا جولة الانتخابات الرابعة هذه هي الأخيرة، أم أنها ستكون كسابقاتها وتؤدي إلى جولة انتخابات خامسة على خلفية الأسباب ذاتها. ولعلّ ما يبدو واضحاً حتى الآن هو أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو والذي يضم الليكود وأحزاب اليهود الحريديم المتشددين دينياً و«الصهيونية الدينية»، وفي الوقت نفسه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكمه.

كما يبدو واضحاً أن هناك حزبين فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. بناء على ذلك فإن أياً منهما لن ينكث وعوده إذا ما قرر السير مع نتنياهو أو الانضمام إلى خصومه.

كذلك من الواضح أن نتنياهو حاول الاستفادة إلى أقصى الحدود من فتح مرافق الاقتصاد، وانخفاض أعداد المرضى بفيروس كورونا، وتلقيح أغلبية السكان، وعودة الدراسة والتجارة، لكنه لم يحظَ بالنصر الذي كان يتمناه. وفي المقابل، لم ينجح خصوم نتنياهو أيضاً في استغلال تقصيره في عام الوباء لإطاحته من الحكم، بالأساس على خلفية شبهات الفساد التي تحوم حوله.

وقد اتسمت الانتخابات الإسرائيلية بعدة خصائص تستلزم الوقوف عندها.

ومن أبرزها نشير إلى ما يلي:

(*) ازدياد عدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٤ قائمة في مقابل ٨ قوائم فازت في الانتخابات السابقة التي جرت في آذار ٢٠٢٠. وهذا يدل على حالة تفكك في المشهد الحزبي الإسرائيلي، فالقائمة المشتركة للمجتمع الفلسطيني في الداخل تفككت إلى قائمتين، وقائمة «يمينا» للصهيونية الدينية تفككت إلى اثنتين، وانشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً («تكفا حداشا - أمل جديد»)، وتفكك تحالف «أزرق أبيض» الذي كان يضم ثلاثة أحزاب هي «مناعة لإسرائيل» و«يوجد مستقبل» و«تلم» إلى حزبين («أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل»)، وتفكك تحالف حزب العمل- ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس). وهذا يدل على أن التكتلات التي كانت في الانتخابات السابقة كما التفكك في الانتخابات الحالية لم ينقذا إسرائيل من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩. كما يدل على أن أحزاباً صغيرة وفيّة لدربها ولا تطمس هويتها الأيديولوجية يمكنها أن تحظى بتأييد جمهور الناخبين الذين يتماهون مع وجهة نظرها، فكل الأحزاب الصغيرة التي كان هناك شك في أنها ستنجح في تجاوز نسبة الحسم فعلت ذلك بنجاح، وتحديداً عندما خاضت الانتخابات لوحدها.

(*) زيادة قوة الأحزاب التي تعتمد، وفقاً لما يؤكد عدد من المحللين، على ما يسمى بـ«اليهودية الصرفة»، على غرار أحزاب اليهود الحريديم والصهيونية الدينية. وأصبح لهذه الأحزاب معاً أكثر من ٢٢ مقعداً في الكنيست الحالي. ولا بُدّ من أن نشير هنا إلى أن حزب «الصهيونية الدينية» الذي يشمل حركة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» التي تضم أتباع حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا، استطاع الحصول على ٢٢٥ ألف صوت، أي ٥,١٪ من الأصوات، وقد عمل نتنياهو كثيراً على تركيب قائمة هذا الحزب خوفاً من خسارته وضياع عشرات الآلاف من أصوات اليمين، كما حدث في دورات الانتخابات السابقة. واستطاع الحزب تحقيق إنجاز انتخابي كبير بحصوله على ستة مقاعد في الكنيست، ليُعاد بذلك تمثيل حزب كهانا القديم/ الجديد في الكنيست لأول مرة منذ ثمانينيات القرن العشرين الفائت، حيث كان مئير كهانا نفسه عضواً في الكنيست ومُنع حزبه (كاخ) من خوض الانتخابات في العام ١٩٨٨. وفي العام ١٩٩٤ أعلن عنه كمنظمة إرهابية، وهو مُدرج ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا. وتؤكد عدة تحليلات أن فوز قائمة «الصهيونية الدينية» ينطوي على شرعنة للكهانية، فضلاً عن أنه لم يأت تقريباً على حساب الحزبين الحريديين، شاس ويهدوت هتوراه. وبالتالي فإن نحو ٢٠ بالمئة من الناخبين اليهود انتخبوا أحزاباً أصولية يهودية، وهم فعلوا ذلك بمباركة وتشجيع من رئيس حكومة إسرائيل. وسبق أن أشرنا إلى أن الكهانية تشكل تياراً في إسرائيل، ولا يجوز قياس تأثيرها بقوتها الانتخابية.

(*) تواترت على أعتاب هذه الانتخابات التحذيرات من مغبة أن يؤدي الاستعصاء السياسي إلى ما يشبه الفوضى والانهيار. ويقارن عدد من المحللين بين الأزمة السياسية التي تسببت بهذا الاستعصاء وترافقت خلال الانتخابات مع أزمة فيروس كورونا، وبين الأزمة التي ترتبت على حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ وتسببت بأزمة ثقة عميقة بالقيادة الإسرائيلية في ذلك الوقت. وفي الوقت نفسه يشير هؤلاء إلى أن الأزمة الحالية أضيف إليها المزيد من الانقسام القبلي والإثني وإلى حدّ ما الأيديولوجي، ناهيك عن أنها تزامنت مع تبدّل الإدارة في الولايات المتحدة وانتهاء ولاية إدارة كانت متماهية مع سياسة اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو.

(*) بطبيعة الحال يحتاج ما حدث في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل إلى وقفة أوسع من هذه بكثير، ونقصد بالأساس تفكيك القائمة المشتركة وما يعكسه ذلك من دلالات وتغيّرات قد يكون بعضها بنيوياً. وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في تراجع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني بشكل ملفت، مما انعكس على نسبة التصويت العامة في إسرائيل كلها. لكن يبقى الأمر الأكثر أهمية في هذا المحور كامناً في الخلفيات الواقفة وراء هذا التفكيك، وإلى أي حدّ كان نتيجة لمحاولة نتنياهو توسيع موطئ قدمه في صفوف مجتمعنا والتسبب بالحؤول دون قيام فرصة إقامة حكومة تستند إلى تأييد ٦١ عضو كنيست بالاعتماد على أعضاء الكنيست العرب.

عودة الكهانية إلى الكنيست بدعم ورعاية نتنياهو!

صعود بن غفير: شرعنة العنف «غير الرسمي».

(أف-ب)

كتب نهاد أبو غوش:

بين محطة انتخابية وأخرى، تصعد أسهم الأحزاب أو تهبط، تتباين النتائج عن الاستطلاعات والتوقعات أو تتفق معها، وتنشأ أحزاب وحركات جديدة وتندثر أخرى. ولكن في انتخابات الكنيست الرابع والعشرين التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، ثمة حقيقة عارية لا يتكرر وقوعها كثيرا في حياة الأحزاب والأمم، ولا حتى في إسرائيل التي تجنح أكثر فأكثر ومع كل دورة انتخابية نحو اليمين والتطرف، فقد نجحت الكهانية المتجددة ممثلة بحزب «قوة يهودية» («عوتسما يهوديت») برئاسة إيتمار بن غفير في الانتقال من الشارع ومن ميادين المواجهات الصاخبة والعنيفة مع الفلسطينيين أو مع الشرطة، إلى الكنيست من خلال حصول حزب «الصهيونية الدينية»، بمركباته الثلاثة وهي الاتحاد الوطني وحركتي «نوعم» و«قوة يهودية»، على ستة مقاعد.

البيبية والكهانية!

كان يمكن للحدث السابق أن يكون عارضا وفجائيا من دون دلالات كبيرة، لو أنه اقتصر على نجاح فردي، نتيجة استغلال ثغرة قانونية هنا أو هناك، أو لنجاح مرشح ما في الاندساس ضمن قائمة مؤهلة للنجاح، لكن الأمر هذه المرة مع «قوة يهودية» وقائدها المثير للجدل إيتمار بن غفير لم يكن كذلك. فكل شيء جرى بدعم وتشجيع مباشر ومثابر من قبل رأس السلطة السياسية في إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الذي لم يكتف بخطوة حضّ المركبات الثلاثة على التوحد والاندماج، حتى لا تضيع أصوات جمهورها هباء منثورا، بل إنه وقّع اتفاقية لتبادل فائض الأصوات مع هذه الحركة، وهي خطوة لا تفعلها الأحزاب في العادة إلا مع من هو قريب منها سياسيا وأيديولوجيا، كما جرى بين حزبي شاس ويهدوت هتوراه، أو بين العمل وميرتس. كما أن مثل هذه الاتفاقيات يجري توقيعها عادة مع أحزاب مضمونة التمثيل، ويبدو أن نتنياهو كان في غاية الحرص على تحقيق ذلك، بل إنه شجع في إحدى جولاته الانتخابية الأخيرة في المستوطنات، جمهور المستوطنين على انتخاب هذه الحركة وعدم الاقتصار على انتخاب حزبه الليكود فقط. تدل هذه الإشارات على أن قائمة «الصهيونية الدينية» ومن ضمنها أتباع كهانا وتلامذة باروخ غولدشتاين، هي ملحق أو خزان احتياطي لحزب الليكود، تساهم في اصطياد الأصوات الهاربة من حزب نتنياهو، بدل أن تذهب لاتجاهات مناوئة أو منافسة لا يؤمن جانبها في المعركة الأساسية التي وسمت هذه الجولة الانتخابية بسماتها، وهي معركة بقاء نتنياهو أو الإطاحة به. وتأكيدا على متانة العلاقة بين الليكود و«الصهيونية الدينية»، وإدراك تميزها عن علاقة الليكود بباقي الأحزاب اليمينية تصف الكاتبة رافيت هيخت في مقال لها في «هآرتس» في ٢٥ آذار الحالي بأن حكم اليمين في إسرائيل بات يعتمد على ساقين اثنتين هما البيبية (نسبة إلى نتنياهو) والكهانية!

لكن هذا الاتجاه يبدو مقلقا وغير مطمئن لجمهرة الإسرائيليين، ويلاحظ أنشيل بيبر في مقاله في «هآرتس» في اليوم التالي للنتائج أن نتنياهو، ومعه إسرائيل، يذهبان في اتجاه معاكس تماما لاتجاه ثاني أكبر تجمع يهودي في العالم، أي الولايات المتحدة، فالتجمع الأول يذهب باتجاه «الصهيونية الدينية» والتطرف والأصولية اليهودية، بينما يهود الولايات المتحدة بأغلبيتهم الساحقة (٨٠ في المئة) اختاروا جو بايدن الديمقراطي على حساب دونالد ترامب، وهذا سيسبب شرخا عميقا بين أكبر تجمعين يهوديين في العالم.

حركة مصنفة إرهابية

سبق للحكومة الإسرائيلية أن صنفت حركة «كاخ» (هكذا) كحركة إرهابية، وأخرجتها من دائرة القانون في العام ١٩٩٤ بعد وقت قصير من ارتكاب أحد أعضاء الحركة وهو الطبيب باروخ غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل والتي راح ضحيتها عشرات الفلسطينيين. وهذه الحركة التي أسسها الحاخام مئير كهانا (قتل في نيويورك العام ١٩٩٠ على يد المصري الأصل سيد نصير) هي امتداد لحركة عنصرية يهودية أسسها كهانا في الولايات المتحدة باسم رابطة الدفاع اليهودية في مطلع السبعينيات. جدير بالذكر أن كهانا انتخب لعضوية الكنيست الحادي عشر بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨ على رأس حركته هذه، لكن المحكمة العليا الإسرائيلية منعت كهانا وحركته كاخ من خوض انتخابات الكنيست الثاني عشر بسبب آرائه العنصرية المتطرفة وتحريضه على العنف ضد غير اليهود.

ينقل أحمد خليفة في دراسة له عن حركة «كاخ» نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية في ربيع ١٩٩٤، فقرات مطولة من آراء كهانا المنشورة في المصادر الإنكليزية والعبرية ومن بينها قوله «إن تعاسة إسرائيل وجميع متاعبها ناجمان عن الفلسطينيين العرب، واليهود المتغربين عن يهوديتهم، فالفلسطينيون خطر على الشعب اليهودي ودولة إسرائيل، وهم كمجموع يتكاثرون كالبراغيث، وإذا لم يعالج أمرهم فسوف يصبحون بمرور الوقت أكثرية في البلد، ويغيرون القوانين لينهوا دولة إسرائيل كدولة يهودية، وهم كأفراد يلوثون الشعب اليهودي بملاحقتهم الفتيات اليهوديات، وينتزعون لقمة العيش من أبناء الشعب اليهودي بمنافستهم على أماكن العمل، بأجورهم الرخيصة».

وكان كهانا داعية صريحا للعنف ضد العرب والفلسطينيين، وهو القائل «إذا كانت الدولة غير قادرة، أو غير راغبة في الرد بالمثل على من يريق الدم اليهودي فمن واجب الأفراد فعل ذلك بأنفسهم».

ويقتبس خليفة جملة قالها كهانا حسب مقال نشره أفي كيتسمان في «هآرتس» مستهجنا وقوف الكنيست دقيقة حداد في إثر مقتل كهانا عام ١٩٩٠، وجاء فيها: «أنا أقول لكم ما يشعر به كل واحد في قرارة نفسه، اجعلوني وزيراً للدفاع ولن يبقى منهم صرصور واحد هنا!»

«كهانا حيّ»!

انقسمت حركة «كاخ» بعد مقتل زعيمها ومؤسسها مئير كهانا إلى قسمين، الأول هو الذي احتفظ باسمه الأصلي وكان مركزه في مستوطنة كريات أربع، وبرز من بين أعضائه كل من باروخ مارزل ونوعام فريدمان والقاتل باروخ غولدشتاين، والقسم الثاني كان بقيادة بنيامين كهانا نجل مؤسس الحركة، وكان مركز هذا القسم في مستوطنة تبواح جنوبي نابلس.

ولا تزال شخصية كهانا تمثل أيقونة تجذب شبيبة المستوطنات والتيارات ذات التوجهات العنصرية والعنيفة المتطرفة، ويمكن العثور، وخاصة في أوقات الأزمات والتوترات، على شعارات مطبوعة على الجدران في مختلف المدن الإسرائيلية تقول «كهانا حي» أو «كهانا كان صادقا» مع صورة تخطيطية لمؤسس هذه الحركة.

ليس بالضرورة أن تكون كل الأعمال الإرهابية اليهودية ولا معظمها نفذت على أيدي جماعة «كاخ» أو جماعات مرتبطة بها تنظيميا، فقد ساهمت «كاخ» كغيرها من جماعات «الصهيونية الدينية» في إشاعة مناخات الاستعلاء اليهودي وكراهية العرب والدعوة إلى طردهم، وظهرت في هذا السياق جماعات قريبة ومتكاملة مع «كاخ»، وبعضها كانت ذات أهداف ملموسة ومحددة مثل «غوش إيمونيم» التي كانت حركة علنية واسعة هدفها تشجيع الاستيطان، وحركات أكثر تخصصا مثل جماعة «أمناء جبل الهيكل» التي حصرت أهدافها في هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل الثالث مكانه، كما ظهرت جماعات سرية متخصصة في أعمال العنف كجماعة «إرهاب ضد الإرهاب» (تي. إن. تي) المسؤولة عن تفجير سيارات ومحاولة اغتيال عدد من رؤساء البلديات الفلسطينيين في الضفة.

تيار أم حزب؟

يصنف بعض المتابعين للشأن الإسرائيلي حزب «الصهيونية الدينية» كجزء من الأحزاب الدينية القومية، لكنه في الحقيقة مختلف، ولعله لا يأخذ من الدين إلا ما يعزز اتجاهاته العنصرية والاستعلائية والإيمان بالتميز الجوهري لليهود عن بقية البشر، وذلك هو الأمر عينه الذي فعلته الصهيونية التقليدية، أي صهيونية هرتسل ومن تبعه من مختلف الاتجاهات، مع الدين.

والذي يغلب على أداء هذه الجماعات القريبة من «كاخ» وفكرها، هو سلوكها اليومي الذي يجسد أكثر أشكال العمل السياسي تطرفا وعنصرية، من خلال الدعوة إلى تهجير العرب والفلسطينيين وطردهم من «أرض إسرائيل»، كما يتقاطع الأداء السياسي لهذه الجماعات ويتداخل مع سلوك الجماعات الخارجة عن القانون، وعصابات الإجرام على شاكلة جماعات «شبيبة التلال»، وجماعات «تدفيع الثمن» («تاغ محير»).

ويمكن القول إن الكهانية في إسرائيل هي تيار، وليست مجرد حركة منظمة لها هيئاتها وسجلّ أعضائها، ولكونها كذلك فإن أفكارها منتشرة لدى فئات أوسع بكثير ممن يحسبون عليها كأعضاء أو ناشطين، ويمكن بكل سهولة أن نعثر على «الثقافة» والسلوك الكهاني لدى كثير من منتسبي أحزاب الليكود و«إسرائيل بيتنا» و«يمينا» و«أمل جديد» وغيرها من الأحزاب، كما لدى مجموعات صغيرة منتشرة في أماكن كثيرة وليست مترابطة بالضرورة، كالمجموعات التي تشن هجمات منظمة ودائمة على القرى الفلسطينية فتخرب المزروعات وتسمم المواشي وترتكب جرائم قتل فظيعة مثل جريمة إحراق عائلة دوابشة، وجريمة خطف وقتل الطفل محمد أبو خضير. وفي الدعاية السياسية والبرامج نعثر على أفكار كهانا من قبيل الدعوة إلى تهجير مواطني قرى المثلث منتشرة لدى كثير من الأحزاب والسياسيين، التي وجدت لها صدى ليس في دعاية ووثائق حزب «إسرائيل بيتنا» فقط، بل حتى في وثيقة «صفقة القرن» التي طرحها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

متخصص في الدفاع عن القتلة

تمثل السيرة الذاتية لإيتمار بن غفير سيرة عادية لشاب نشأ في أجواء التطرف، وتشبع بأفكارها، ووجد بيئة متكاملة ومواتية لنمو أفكاره من فتى عنيف إلى سياسي يتبنى العنف كمنهج. بن غفير هو محام شاب نسبيا (٤٤ عاما)، متزوج من أيالا ولهما ستة أولاد، ولد لأبوين قادمين من كردستان العراق، ونشأ في «مفاسيرت تسيون» غربي القدس، ويقيم الآن في «غفعات هأبوت» الواقعة ضمن مستوطنة كريات أربع في الخليل. اشتهر بن غفير بدفاعه عن المتهمين بارتكاب جرائم وأعمال عنف ضد الفلسطينيين مثل المتهم الرئيسي بحرق عائلة دوابشة، كما دعا مرارا للإفراج عن يغئال عمير، قاتل رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين. وسيرة حياة هذا السياسي الصاعد حافلة بالأحداث المثيرة والمواجهات مع الشرطة ومع أجهزة الدولة وحتى مع وسائل الإعلام.

عرف بن غفير بآرائه المتطرفة منذ فتوته وشبابه المبكر، حيث انضم لحركة «كاخ» في سن السادسة عشرة، وقد أعفي من الخدمة في الجيش بسبب آرائه المتطرفة، ودخل في سجالات ومشاكسات عديدة، ووجهت له العديد من لوائح الاتهام بجرائم الشغب والتحريض على العنصرية ودعم منظمة إرهابية، كما منعته نقابة المحامين من الانضمام لها بسبب ماضيه الإجرامي، لكنه استأنف ضد القرار وفاز في دعواه وانضم للنقابة عام ٢٠١٢.

سبق لبن غفير أن خاض معركة قضائية مثيرة ودعوى تشهير مع الصحافي أمنون دانكنر الذي وصف الشاب المتطرف، خلال حلقة لبرنامج «بوبوليتيكا» العام ١٩٩٥، بأنه نازي صغير تعقيبا على مشاركة بن غفير في المظاهرات المنددة بإسحق رابين التي شبهته كضابط نازي وعبّأت الأجواء لاغتياله. دانكنر كسب القضية في البداية، لكن بن غفير واصل الاستئناف حتى كسب القضية وحصل على تعويض رمزي.

يبدو أن حرص بن غفير على دخول عالم السياسة دفعه للتخفيف من غلوائه وتطرفه المعلن على الأقل، فقد تخلص من صورة الطبيب القاتل باروخ غولدشتاين التي كان يعلقها في غرفة جلوسه، وبات يبدي مزيدا من الاعتدال في مقابلاته فأعلن أنه لا يكره جميع العرب، لكنه ظل يدافع عن قاتل رابين بزعم أن الحكومة أفرجت عن إرهابيين قتلة (يقصد الفلسطينيين) ومن باب أولى أن يتم الإفراج عن يغئال عمير.

لا لإهدار أصوات اليمين

واظب الكهاني الجديد على خوض الانتخابات للكنيست خلال الجولات الأربع الماضية، وكان يحصل دائما على نسبة تتراوح بين ١٪ إلى ٢٪، وهي نسبة لا تؤهل قائمته لاجتياز نسبة الحسم والحصول على مقعد في الكنيست، لكنها نسبة لا يستهان بها حين يحتدم الصراع على كل صوت وعلى كل مقعد كما هي حال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي كان يصارع في كل مكان لانتزاع مقعدين إضافيين أكثر مما تعطيه الاستطلاعات. المثير للاهتمام أن القاعدة الانتخابية التي تصوت لبن غفير وقائمته الكهانية، ظلت معه وملتزمة به، ولم ينفرط عقدها مع أول فشل كما يحصل عادة مع الأحزاب والشخصيات التي تجرب حظها، ما يدل على أن حزب «عوتسما يهوديت» يملك قاعدة ثابتة ومستقرة، وذلك ما مكّن المحامي المتطرف من الدخول بقوة في ائتلاف مع حركة «نوعم» وهي ذات صبغة دينية ورئيسها آفي معوز أولا، ثم مع الاتحاد الوطني – تكوما برئاسة بتسلئيل سموتريتش، ومن المرجح أن بن غفير حظي في مختلف مراحل إبرام هذا الائتلاف بدعم بنيامين نتنياهو وأعوانه.

هدف بن غفير من هذا الائتلاف واضح، وهو نفس هدف بنيامين نتنياهو إذ يقول رئيس حركة «عوتسما يهوديت» تعقيبا على الاتفاق كما تنقل عنه صحيفة «يسرائيل هيوم» في عددها ليوم ٢٠٢١/١/٣١: «لمنع قيام حكومة يسارية يجب إنشاء اتحادات على اليمين، والتواصل مع صديقنا العزيز (معوز) الذي يعمل بجد لضمان الهوية اليهودية. قوتنا هي وحدتنا».

المستوطنات قاعدة التطرف

حصل حزب «الصهيونية الدينية» على ما نسبته ٥,١٪ من مجموع الأصوات، ما مكنه من الحصول على ستة مقاعد، ويمكن تتبع مواقع قوة ونفوذ الحزب الجديد، حسبما تظهر خريطة انتخابية نشرها موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» على الإنترنت ynet فور ظهور النتائج النهائية يوم ٢٠٢١/٣/٢٦، وما يتضح هو أن القوة الرئيسة لحزب «الصهيونية الدينية» تتركز في المستوطنات، وخاصة في مستوطنات جنوب الضفة في منطقتي بيت لحم والخليل وكذلك في بعض المستوطنات المحيطة بالقدس، وتلك الواقعة بين محافظتي سلفيت وقلقيلية الفلسطينيتين ومركزها مستوطنة أرييل.

ففي مستوطنة بيت إيل في رام الله حصلت قائمة الصهيونية الدينية على نسبة ٧٥٪ من الأصوات، وفي كل من مستوطنتي كدوميم وأفني حيفتس في شمال الضفة حصلت على نسبة ٥٦٪ من الأصوات، وفي كريات أربع قرب الخليل حصلت على ٥٤٪، وفي كرني شومرون على ٣٧٪، في حين لا يكاد يظهر أي حضور لمنتخبي هذا الحزب في المدن الكبرى وخاصة في تل أبيب وحيفا وبئر السبع، ولكن يظهر تأييد طفيف له في بعض بلدات الجنوب وخاصة في ما يسمى بـ«الغلاف المحيط بقطاع غزة».

من الواضح أن هذه القائمة كانت منافسا شديدا لحزب «يمينا» اليميني الاستيطاني المتطرف، وجرفت جزءا كبيرا من قاعدته الانتخابية، ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى أن رئيس «يمينا» نفتالي بينيت، وحين تهيّأ له في بداية السباق الانتخابي أنه يمكنه منافسة نتنياهو على رئاسة الحكومة، حاول الخروج من صورة الحزب القطاعي ذي الصبغة الدينية الذي يمثل المستوطنين دون غيرهم، إلى الحزب الوطني اليميني الذي يمثل الإسرائيليين أينما كانوا، فكان أن خسر جزءا من المستوطنين من دون أن يربح أصوات الإسرائيليين العاديين، ما مهّد الطريق لحزب «الصهيونية الدينية» كحزب متطرف من دون أي التباس، وكحليف يعتمد عليه نتنياهو في الوقت نفسه.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

هاوية ساعر: من «القمة» إلى اختبار البقاء. (أ.ف.ب)

جدعون ساعر: جولة ثالثة أمام نتنياهو!

كتب عصمت منصور:

لم تفشل جولة الانتخابات الإسرائيلية التي تكررت للمرة الرابعة خلال نحو عامين، في إحداث التغيير المطلوب، وكسر الدائرة المفرغة وأزمة الحكم التي تعيشها المنظومة السياسية في إسرائيل، وتمنعها من تشكيل حكومة مستقرة فقط، بل إنها قضت أيضاً على ما سمي بـ«الأمل الجديد» الذي خرج من صفوف الليكود، وبشّر بإنهاء عهد نتنياهو.

حصل جدعون ساعر السياسي اليميني الذي انشق عن الليكود، وأسس حزبا أطلق عليه اسم «أمل جديد»، من أجل تحقيق هدف واحد، بات يشكل قاسما مشتركا لمعسكر عابر للأيديولوجيات وبديلا عن البرامج السياسية، ألا وهو إسقاط نتنياهو، في هذه الجولة على ستة مقاعد فقط، وهو ما جعله خيبة الأمل الأكثر مرارة لكل من طمح بإخراج نتنياهو من مكتب رئاسة الوزراء.

اليمين فقط يستطيع!

يمكن النظر إلى الجولات الانتخابية الأربع التي عاشتها إسرائيل خلال العامين الماضيين، على أنها محطات اختبار، أو معمل فحص ضخم ومتعدد الأبعاد للتوجهات العامة في إسرائيل، التي يتكرر فيها رغم التغيرات الطفيفة على حجم الأحزاب وتمثيلها، بما يكشف ثبات تمثيل معسكر اليمين، لا بل واتساعه رغم انقسامه على نفسه حول شخص نتنياهو.

جعلت هذه الخلاصة التي باتت أقرب إلى كونها بديهية، جدعون ساعر بخلفيته اليمينية ومواقفه الصقرية، يشكل الأمل الوحيد (تقريبا) القادر على إحداث تغيير في نتائج الانتخابات، من خلال سحب مصوتين من اليمين خارج حزب الليكود، من دون تهديد حكم اليمين وفقدانه الحكم الذي يحتكره نتنياهو منذ اثني عشر عاماً.

عكست مواقف جدعون ساعر وحملته الانتخابية والرموز التي التحقت به من داخل الليكود مثل زئيف إلكين، ومن خارجه مثل تسفي هاوزر ويوعز هندل، تطلعا حازما ومفعما بالأمل لإمكانية التغلب على نتنياهو أخيرا، خاصة على ضوء استطلاعات الرأي العام التي تنبأت له في الأيام الأولى لخروجه من الليكود بأن يكون الحزب رقم ٢ في الكنيست، وأن قوته ستأتي على حساب الليكود بالدرجة الأولى، بعد أن ظهر أن الأخير فقد في الاستطلاعات التي أعقبت تشكيل ساعر لحزبه الجديد ما يقارب عشرة مقاعد (٢٦ مقعدا).

لكن اتضح أنه كلما اقترب موعد الانتخابات، وأصبح الناخب أقرب إلى صندوق الاقتراع، فإن «الأمل الجديد» لا يعدو كونه محاولة يائسة وغير ناضجة، ولا تشكل بديلا مقنعا لجمهور اليمين ومصوتي الليكود التقليديين، وأن نتنياهو لا يزال الأقدر على جذبهم إليه، لتبقى القاعدة التي أثبتتها جولات الانتخابات الأربع على حالها، وهي أن اليمين قادر على المحافظة على قوته، وأن شخص نتنياهو هو الأقدر على ترؤسه، وأنه من خلال القوة الانتخابية التي يمتلكها قادر ليس على هزيمة ساعر فقط، بل ووضعه في معادلة تفاوضية معقدة تميل لصالح نتنياهو وتفقد ساعر هامش المناورة، وتجعل أي خيار آخر غير نتنياهو وكأنه إسقاط لحكم اليمين وانحياز لخيار الوسط ويسار الوسط.

خيارات ساعر

يعد جدعون ساعر سياسيا شابا نسبيا، فهو من مواليد العام ١٩٦٦، يمتلك قدراً من كاريزما جعلته يحافظ على ترتيبه المتقدم على قائمة الليكود للانتخابات في أكثر من جولة، كما أنه يعد من اليمينيين المتشددين، حيث عارض خطة الانسحاب من قطاع غزة في عهد أريئيل شارون واستقال مرتين بسببها، واتخذ مواقف على يمين نتنياهو خاصة في خطابه الشهير في بار إيلان، والذي ألمح فيه إلى إمكانية الموافقة على قيام دولة فلسطينية.

انتماء ساعر لمعسكر اليمين بدأ من سن الخامسة عشرة عندما انتمى إلى حركة «هتحيا» اليمينية المتطرفة والتي تأسست في نهاية السبعينيات من القرن الماضي احتجاجا على دخول مناحيم بيغن في عملية سلام مع مصر، وإخلاء سيناء من المستوطنات، وموافقته على مبدأ الحكم الذاتي للفلسطينيين في إطار اتفاق كامب ديفيد.

خدم ساعر في الجيش في وحدة قتالية، هي وحدة جولاني، وأصيب في أثناء التدريب، وما بعد الخدمة العسكرية عمل في الصحافة والمحاماة.

انتخب للكنيست عن حزب الليكود في العام ٢٠٠٣ وشغل مواقع وزارية في وزارات مهمة مثل وزارة التعليم ووزارة الداخلية التي استقال منها ومن الكنيست في العام ٢٠١٤ ليعود إلى الحياة السياسية في العام ٢٠١٧ ويحتل الموقع الرابع في قائمة الليكود.

حول تزايد ملفات الفساد ضد نتنياهو الأنظار باتجاه ساعر الذي بات ينظر إليه على أنه الوريث المحتمل لتزعم حزب الليكود في مرحلة ما بعد نتنياهو، وهو ما خلق حالة من الريبة وعدم الثقة بينه وبين نتنياهو الذي لم تضعفه الملاحقة القانونية وتهم الفساد، ولا كانت كافية لجعله يبحث عن مخرج آمن، بل زادت من تمسكه بالسلطة، وفتح النار على كل من يقف في وجهه من الداخل والخارج، وتضاعف شعوره بالريبة، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالتهمة التي وجهها لساعر في العام ٢٠١٨، بأنه يعد هو ورئيس الدولة رؤوفين ريفلين مؤامرة للإطاحة به من رئاسة الحكومة، بعد الفوز في الانتخابات القادمة، وأن ريفلين سيلقي على قيادي آخر في الليكود هو ساعر مهمة تشكيل الحكومة.

حالة عدم الثقة والريبة التي يبديها نتنياهو تجاه ساعر ليست عفوية، ذلك أنه هو الوحيد من داخل صفوف حزب الليكود الذي وقف ضد نتنياهو ورفض تقديم الدعم له عندما قدمت ضده لائحة اتهام في قضايا فساد، كما أنه لم يخف نيته ورغبته في استبداله والتنافس ضده على رئاسة الحزب، وهو ما أقدم عليه فعلا في العام ٢٠١٩. صحيح أنه لم ينجح في هزيمة نتنياهو، لكنه كرس نفسه على أنه خصمه ومنافسه من داخل الليكود ووريثه المستقبلي.

شكلت مرحلة التنافس على رئاسة الليكود المحطة الأهم في تكريس شخصية ساعر على أنه زعيم معسكر اليمين المستقبلي، كونه الشخص الوحيد الذي تجرأ على خوض انتخابات داخلية ضد نتنياهو، وهو في ذروة فترة حكمه الطويلة، وأنه الشخص الذي لا يسلم بزعامته المطلقة بسبب ما يحيط به من قضايا فساد، وكونه يعد مقبولا على بقية الأحزاب الأخرى في معسكر اليمين، وهي مواقف جعلت نتنياهو ورغم أنه انتصر عليه بسهولة وحصل على دعم ٧٥,٥٪ من أصوات الليكود، يعتبره خصمه السياسي الأخطر، وبالتالي تجاهله في تشكيلة الحكومة التي أقامها مع بيني غانتس.

المأزق السياسي وعدم القدرة على الحسم في الانتخابات لثلاث جولات متتالية، بالإضافة لإقصاء نتنياهو له، هيأت كلّها ساعر للانتقال خطوة أخرى أكثر جرأة في مواجهة نتنياهو وهي تشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم «أمل جديد» وهي الخطوة التي يمكن النظر إليها على أنها التحدي الجدي الثاني لنتنياهو ولكن من خارج الليكود هذه المرة.

نتائج الانتخابات النهائية التي أظهرت حصول حزب ساعر على ستة مقاعد فقط، إلى جانب كونها شكلت خيبة أمل كبيرة في إمكانية استبدال ساعر لنتنياهو، الذي حصل على ثلاثين مقعدا دون أن يتمكن من الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة، وضعت الرجلين في مواجهة تحد ثالث لهما وربطت مصيرهما معا مرة أخرى.

يحتاج نتنياهو لأصوات جدعون ساعر كي يتمكن من تشكيل حكومة لا تستند إلى أصوات القائمة الموحدة التي يترأسها منصور عباس، والتي أعلن رئيسها عدم ممانعته في أن يكون المنقذ لنتنياهو في حال قدم له ما يكفي من المكاسب.

نشرت القناة ١٢ يوم الجمعة ٢٠٢١/٣/٢٦ خبرا حصريا حول تفاصيل عرض تقدم به نتنياهو لساعر عبر وسطاء، بأن ينضم إلى نتنياهو ويمكنه من تشكيل حكومة مقابل تعهد مسبق بأن يتخلى عن الحكم بعد سنة واحدة. القناة قالت إن ساعر رد على العرض بشكل ساخر وقاطعه بالرفض، حيث تمثلت أمام عينيه تجربة بيني غانتس وحزب «أزرق أبيض»، وفي الخلفية الصراع المرير الذي خاضه مع نتنياهو، ومعرفته له بأن هذا الأخير لا يحترم عهوده ولا يمكن الوثوق بكلمته. رفض ساعر لا يعني أن ضغط أحزاب اليمين والليكود عليه سيتراجع، بل على العكس تماما، ذلك أن هذا العرض وتعمد تسريبه، هو بداية عملية سحق صورة ساعر من قبل نتنياهو وهو عمليا يدخله في الامتحان الثالث في مواجهة هذا الأخير.

لقد جرب جدعون ساعر أن يحارب نتنياهو من داخل الليكود وفشل في ذلك، ومن ثم جرب منافسته من الخارج عبر حزبه الجديد، إلا أنه فشل أيضا في جذب أصوات اليمين والليكود إليه، والآن يجد ساعر نفسه ومستقبله السياسي مرهونا بمعركة أخرى، وبامتحان جديد يتمثل في قدرته على رفض عرض نتنياهو والتصدي لضغوط اليمين، دون أن يتهم أنه هو من تسبب في انتخابات خامسة، أو تواطأ في تمكين حكومة يقودها يائير لبيد أو بيني غانتس من استبدال حكم اليمين.

يتضح أن خيارات ساعر ضيقة جدا على ضوء ما حصل عليه من عدد قليل من المقاعد، وعلى ضوء وجوده في معسكر غير متجانس أيديولوجيا، وبعيد عن تربيته اليمينية وقاعدته المحتملة إذا ما رغب في مواصلة شق طريقه نحو القمة، وهي كلها عوامل تعطي نتنياهو المزيد من الأوراق للضغط عليه وتحجيم طموحه.

العودة إلى البيت

نشر المحلل السياسي ورجل الأعمال يعقوب باردوغو بعد إعلان نتائج الانتخابات مقال رأي في صحيفة «يسرائيل هيوم»، المعروفة بكونها المنبر غير الرسمي لنتنياهو، دعا فيه جدعون ساعر إلى «العودة إلى البيت» الحزبي الذي نشأ فيه، وأن لا يساهم في الذهاب إلى انتخابات خامسه والتضحية بحكم اليمين.

تعبر هذه الدعوة عن نقطة ضعف جدعون ساعر، والذي عبر بشكل غريزي وعفوي عنها عندما غرد عبر حسابه الخاص على «تويتر» فور ظهور النتائج بأنه «يؤيد حكومة مع الليكود بدون نتنياهو وما دون ذلك فإنه مستعد لأن يذهب إلى المعارضة»، فهو يحن ويدرك أن الليكود هو بيته الأيديولوجي والحزبي الطبيعي (الذي خذله عندما نافس نتنياهو من داخله ومن خارجه)، ولكن هذا البيت مأهول ويقوده شخص لا ينوي أن يتركه، بل لا يكف عن استخدامه في صراعه معه ومع خصومه الأيديولوجيين من أجل البقاء.

تتوقف كل فرص ساعر المستقبلية على كيفية إدارته لهذه المعركة والقرارات التي سيتخذها، وقدرته على الخروج منها دون أن يتمكن نتنياهو من اغتيال صورته وسحقه سياسيا، سواء من خلال إعادته إلى حظيرة الليكود، او احتوائه داخل الحكومة، أو في حال قرر البقاء في المعارضة تجنب تحميله مسؤولية الذهاب إلى انتخابات خامسة، فهو الآن أمام مفترق طرق حاسم عليه أن يختار فيه: إما أن يتحول إلى الأمل الواقعي الوحيد القادر على هزيمة نتنياهو من داخل اليمين، وأن يعيد تكرار تجربة أريئيل شارون الذي واجه مصيرا شبيها، فأسس حزب كاديما، وهذا يتطلب حنكة سياسية وقدرة على المناورة واتخاذ قرارات صعبة، أو أن يجهض ويتم احتواؤه وتقزيم حركته إلى أدنى حجم ممكن، ليذوب حزبه ويتلاشى في الانتخابات القادمة إذا ما قرر الانضمام إلى نتنياهو من موقع الحزب الصغير الهامشي الذي لم ينجح في كسب قلوب المصوتين اليمينيين وأصواتهم.

الأحمال الأيديولوجية الثقيلة سواء من خلفيته وتربيته أو من حلفائه الذي شقوا معه هذه التجربة (إلكين وهاوزر وهندل)، وحجم المقاعد المتواضع، لا بل والمخيب للآمال الذي حصل عليه حزب «أمل جديد» وضغط الانتخابات الخامسة، وفوق هذا دهاء نتنياهو والأدوات اللا محدودة التي يمتلكها، كلها عوامل تجعل ساعر في موقف لا يُحسد عليه، وهي تهدد بانتهاء معركته مع نتنياهو بهزيمة لن تقوم له بعدها قائمة، إلا إذا أثبت قدرة على الصمود والعمل بنفس طويل والرهان على الميل المتنامي في الشارع الإسرائيلي نحو اليمين، والسأم من ثقل العبء الذي بات يشكله نتنياهو على المنظومة السياسية في إسرائيل وعدم الخشية من الذهاب إلى انتخابات خامسة.

حتى الآن أثبت جدعون ساعر انسجاما مع نفسه، واستقامة سياسية، بالمعنى اليميني، وقدرة على اتخاذ قرارات صائبة، مع حفاظه على خطه الأيديولوجي وإخلاصه لهذا الخط، وإذا كانت هذه الصفات قد خدمته في السابق في تكريس صورته على أنه زعيم مستقبلي واعد (رغم فشله أمام نتنياهو) إلا أن المعركة الحالية قد تتطلب منه مرونة أيديولوجية ودهاء وقدرة على المناورة، وهي أدوات ستكشف الأيام إن كان قادرا على استخدامها وإنقاذ نفسه، وإنقاذ ما يسمى «الأمل الجديد» الذي بشر به!

الآن في الأسواق
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة
ترجمة: سليم سلامة

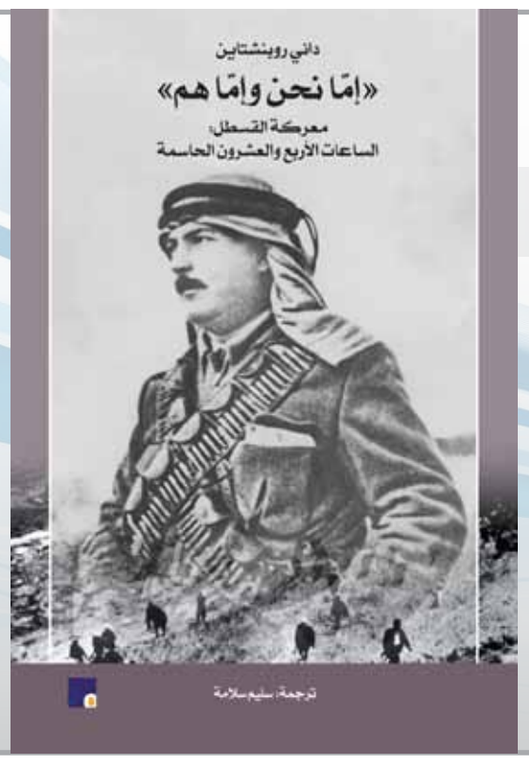

الباحثة في علوم الغلاف الجوّي وتغيّرات المناخ سميّة فلاح:

حيفا تتنفّس الموت تحت وطأة التلوّثات الصناعية

حيفا: استنشاق الموت.

كتب محمد قعدان:

تحوّلت مدينة حيفا منذُ ثلاثينيّات القرن الماضي – في فترة الانتداب البريطانيّ - إلى مركزٍ صناعيّ وصارت صاحبة الميناء الأضخم في فلسطين. تخلّل ذلك تطوير شبكة الطرق والقطارات في المنطقة ومصانع أخرى في مجالات النفط، الأمر الذي ساهم بشكلٍ مباشر في ازدياد انبعاثات العديد من الملوّثات في الهواء.

نستعرض في هذا الحوار مع الباحثة سميّة فلاح الإشكاليّات المتعلقة بتلوّث منطقة خليج حيفا ومآلاتها، والمتراكمة منذُ بدايات القرن الماضي، وسنحاول أن نعطي تمهيداً لفهمِ تلوّث الهواء في منطقةِ حيفا خاصّة وفلسطين عموماً، وما هي العوامل المختلفة التي تؤثر على تركيزات ملوثات الهواء في خليج حيفا؛ مع العلم أن مستويات تلوّث الهواء المُقاسة في منطقة خليج حيفا اليوم منخفضة نسبياً مقارنة بالتركيزات التي تم قياسها في مناطق أخرى من البلاد، وكانت كذلك على الأقل خلال العقد الماضي، خصوصاً مع صدور العديد من التقارير الصحافيّة والأبحاث التي تشدّد على تلّوث خليج حيفا بمستوياتٍ عالية. سنحاول من خلال الحوار استيعاب التحوّلات الجارية وأثرها على صحّة السكّان في حيفا، وأيضاً إلقاء الضوء على مسؤولية المستوى السياسيّ والمهنيّ فيما يتعلق بالحدّ من الظاهرة أو عدمِ الاكتراث.

سميّة فلاح حاصلة على ماجستير في مجال هندسة المياه، وتناقش حالياً رسالة الدكتوراه في علوم الغلاف الجوّي وتغيّرات المناخ، في معهد التخنيون في حيفا، بالإضافةِ إلى عملها البحثيّ في مجال تلوث الهواء في إثر الصناعة.

(*) بدايةً هل من الممكن أن تعطينا لمحات سريعة حولَ التلوّث البيئي وعلاقتهِ بالصناعة وازدياد انبعاثات الغازات الملوّثة وأهمها ثاني أكسيد الكربون في الهواء؟

فلاح: التلوّث البيئيّ يتخلّل عدّة مجالات من التلوّث؛ تلوّث المياه الجوفيّة وتلوّث التربة وتلوّث الهواء وهذا تحديداً ما أسلّط عليهِ الضوء في أبحاثيّ. في سياق حيفا سنركّز على تلوّث الهواء، ونقصدُ بهِ التغيّرات على التركيبة الطبيعيّة للهواء (٧٨٪ من النيتروجين، و٢١٪ من الأكسجين، وتقريباً ١٪ غازات أخرى) ونعتبرها تلوثاً للهواء، وما نرصدهُ هو التغيّرات في إثر الصناعات العديدة.

على سبيل المثال، حينما يتنفّس الإنسان مركّبا غريبا في الهواء، أي يقوم بإدخال ملوّثات إلى الجسم، وبحسب أنواع التلوّثات تنتج أمراض، وتوجد مركبّات عضويّة تتبخّر في الهواء (Evaporate)، وما نعرفهُ اليوم إزاء بعضها على أنها تتسبّب بسرطان. وأيضاً مركّب «ديوكسين» (Dioxin) يحفّز أمراض سرطان. كذلك وجدنا معادن في الهواء («كوبلت» و«فضّة») قد يسبّب تبخرّها إلى الهواء وتنفسها أمراضا مزمنة. جميع هذهِ المركبّات هي أساساً صادرة عن مصانع وإعادة تدوير الحديد خصوصاً، أو عمليّات احتراق معيّنة، وعموماً هذا هو ما نسميه تلوّث الهواء.

(*) كيف نستطيع فهم ارتباط تلوّث الهواء بالتغيّر المناخي من جهة، وبحياة الإنسان وصحّته من جهة أخرى؟

فلاح: أولاً المعيار الأول لفهمِ علاقة ذلك بالتغيّر المناخي، هو التوازن البيئيّ في علاقتهِ بالشمس والكرةِ الأرضيّة. بالتالي، انبعاثات غازات معيّنة إلى الهواء تؤثر على توازن الشمس والكرة الأرضيّة؛ أي أنها تؤثر على المناخ. على سبيل المثال، غاز ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) ينتج طبيعياً في إثر انفجار البراكين، وحالياً ينتج في إثر محطّات الطاقة، بازديادٍ كبير وتركيزٍ عالٍ، وما نستطيع قوله إزاء تواجده في الهواء (SO_2) هو أنه لا يمتصّ أشعة الشمس بتاتاً، وهو مبدّد للحرارة (Heat dissipation)، مما يخلّ بالتوازن من خلال «تبريد صناعيّ».

أمّا غازات ملوّثات أخرى حينما تصعد إلى طبقات الغلاف الجوّي، فهي تؤثر على المناخ وأيضاً على أشعة الشمس، بسببِ امتصاص أنواع غازات للأشعة، تزداد أشعة الشمس، مما يعمل على «تسخين صناعيّ»، وهذا يخلّ بالتوازن البيئيّ أيضاً. على سبيل المثال، «الكربون الأسود» (C) يمتصّ أشعة الشمس، ويسبب ازدياد أشعة الشمس، وفي إثر ذلك نستطيع أن نرصد ظاهرة التصحّر ليسَ بفعلِ الطبيعة. بالمقابل أنواع غازات مثل ثاني أكسيد الكبريت، تبدّد حرارة أشعة الشمس، أي عكس الامتصاص، وهي أيضاً تؤدي لتغيّرات المناخ، بسبب إخلال التوازن بينَ أشعة الشمس التي تصل إلى الأرض كما ذكرنا آنفاً.

تلوّث الهواء يؤثّر على حياة الإنسان والمجتمع على أصعدة عديدة، بدايةً الصحّة والسلامة الفرديّة؛ نجد أن الوفيّات التي يسببها تلوّث الهواء على المستوى العالميّ عالية جداً، وتأتي قبل الإكثار من شرب الكحول وتقترب من أمراض الكوليسترول والتدخين. ومن المهمّ التشديد على أننا نتحدّث عن تلوّث الهواء الناتج عن الصناعة، وليسَ عن تلوّثات طبيعيّة من البراكين أو العواصف الرمليّة، التي لا تقترن مع نسب وفيّات عالية. أما تلوّث الهواء الصناعي، فإن الإنسان [الشركات والمصانع] يسببه، وهو المسؤول عن تدهور صحّة الإنسان والسلامة الفرديّة في العديد من المناطق.

وحينما ننظر إلى خريطة تلوّث الهواء، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك نسبا عالية من لكنها طبيعيّة على عكسِ الصين والولايات المتحدّة اللتين أيضاً تمتلكان نسبا عالية من تلوّث الهواء، التي ننسبُ مصدرها إلى الصناعات العديدة، وتسبب بدورها وفيّات عالية.

(*) إذن، ما هي المسببات الأساسيّة التي حفّزت التلوّث في حيفا؟

فلاح: دائماً علينا أن ننظر إلى المناطق الصناعيّة، من حيثُ أهميّتها وتأثيرها على تلوّث الهواء. وتوجد خمس مناطق صناعيّة تسبب أعلى نسب تلوّث للهواء، تحت السيطرة الإسرائيليّة: ١) مصانع البحر الميّت، ٢) المنطقة الصناعيّة «روشيم روتيم» في النقب، ٣) المنطقة الصناعيّة في أسدود، ٤) المنطقة الصناعيّة في بئر السبع «ناؤوت خوفاف»، ٥) المنطقة الصناعيّة في خليج حيفا.

نعتبر خليج حيفا الأكثر تلويثاً لمدينةِ حيفا والمحيط والأكثر تلوّثا من ناحية الموادّ العضوية التي تنبعث إلى الهواء، بسبب معامل تكرير النفط الموجودة هناك منذُ الانتداب البريطاني، وفقط أودّ لفت الانتباه إلى أهميّة معامل التكرير النفط في حيفا، في علاقتها بالمشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ، حيثُ أنه اعتبر بداية تطبيق الوعد البريطانيّ من خلال وضع حجر الأساس لـ«دولةِ اليهود الحديثة»، وذلكَ يعود إلى المنظور البريطانيّ والعالم في ذلك الحين إلى النفط على أنه البناء التحتيّ لجميع مجالات الحياة الحديثة وأساس الدولة المادّي (بالطبع نرى أن المنظور ما زالَ مستمراً)، وبقيت معامل تكرير النفط تحت السيادة البريطانيّة حتى سنوات التسعينيات، بسبب الملكيّة البريطانيّة عند إنشاء المعامل، التي حددت بريطانيا بأنها ستبقى تابعة لها حتى ١٠٠ عام كحدّ أقصى. وعندما أصبحت تحت ملكيّة الدولة الاسرائيليّة، وفي إثر السياسات النيوليبراليّة في تلكَ الفترة، قامَ أشخاص من القطاع الخاصّ بشراء المعامل، واليوم هي تحت ملكيّة «الإخوة عوفر».

لنعد إلى حال خليج حيفا اليوم، فهو يعتبر من أحد المراكز الأساسيّة لانبعاث غازات تلوّث الهواء، بسبب تواجد مفاعل «البتروكيميائيّ»، بالإضافةِ إلى ميناء حيفا، وأماكن تخزين موادّ كيميائيّة تنبعثُ منها موادّ عضويّة ملوّثة للهواء في إثر تخزينها، وهي تتواجد بشكلٍ دائم في ميناء حيفا. وأيضاً من ناحية المواصلات وازدياد السيّارات والمركبات الخاصّة. وما يجعلُ الأمور أكثر صعوبةً على مدينة حيفا؛ وجودها الطوبوغرافيّ على الجبل، الذي يمنع حركة الهواء ويعيقها، لذلك تبقى معدّلات تركيز الملوّثات في الهواء عالية جداً في حيفا، والتي يمكن القول إنها تتنفس الموت نتيجة لذلك.

من المهمّ الإشارة، إلى أن انبعاثات غازات التلوّث كما نراها في تقارير المصانع هي خاطئة وليست دقيقة، وذلك لتجنّب المصانع تسليم الوزارة معلومات دقيقة حول الانبعاثات خوفاً من العواقب. يُشار إلى أن قانون «سجّل إطلاق ونقل الملوّثات» (Pollutant Release and Transfer Register) هو عبارة عن قاعدة بيانات أو جرد للملوّثات التي تطلق في الهواء والماء والتربة بواسطة المصانع و/ أو المنقولة خارج الموقع للمعالجة أو التخلّص. [وأُنشئَ نظام سجلات إطلاق ونقل الملوثات في إسرائيل بموجب قانون حماية البيئة للعام ٢٠١٢؛ كان هذا أحد الالتزامات التي أخذتها على عاتقها خلال عملية انضمامها إلى «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) في العام ٢٠١٣]. ويُلزم القانون المصانع بتقديم معلوماتٍ حول الملوّثات والغازات التي تنبعث إلى الهواء. وبالتالي، المصانع تصرّح وفقاً لحساباتٍ ومعايير ومعادلاتٍ مختلفة، حسب أنواع الغازات ومصدر التلوّث مما يعيق الحصول على دقّة في المعلومات حول مدى التلوّث الحقيقيّ في حيفا، مما يجعلنا نعتقد أن التلوّث أسوأ بكثير مما نراه في التقارير.

نجد لدى رصد تلوّث الهواء في حيفا، من خلال ٢٨ محطّة تقيس انبعاثات الغازات الملوّثة للهواء منها مستقلّة وأخرى تمتلكها المصانع، أن ثلاثا منها بجانب معامل تكرير النفط في حيفا، وأكدّت المحطّات بأن مادّة عضويّة تتطاير في الهواء- «غاز بنزين»- تتسبّب بمرضِ سرطان، ونجدها بتركيز عالٍ في خليج حيفا، في منطقة معامل تكرير النفط ومنطقة المصانع البتروكيميائيّة.

(*) ما هي العمليّات بالضبط التي ينتج عنها التلوّث في منطقة خليج حيفا وتحديداً أقصد معامل تكرير النفط؟

فلاح: بدايةً يصل النفط كمادّة خامّ إلى ميناء حيفا، ثمّ تجري عمليّة نقلهِ من خلال الأنابيب، في هذهِ العمليّات، فإن عملية التخزين والنقل بذاتها تبعث غازات تلوّث الهواء. ومن جهةٍ أخرى، فإن عمليّة الصناعة؛ أي تكرير النفط، باعتبارها فصلا بين مركبّات النفط مثل المازوت والسولار والبنزين والكيروسين (يستخدم وقود للطيّارات)، تؤدي إلى انبعاثات ناتجة عن هذهِ العمليّة، هي غازات ملوّثة. بالتالي الغازات الملوّثة هي خطرة، موادّ عضويّة متناثرة، والتي تتسبّب بالسرطان.

(*) هل من الممكن توضيح لماذا حدثَ ذلك في هذا الحجم تحديداً في خليج حيفا؟

فلاح: بسبب تضافر عدة عوامل؛ تركيز المنشآت الصناعية الكبيرة التي تنبعث منها ملوثات في الهواء - يوجد ٢٥ مصنعاً في المنطقة تعدّ الانبعاثات منها الأكثر خطراً و١٠٠ محطة أخرى مع احتمال تلوث الهواء أقل. حمولات النقل إلى الميناء التي تتميز بتركيز عالٍ لشاحنات تعمل بالديزل تخدم الميناء والمصانع والمتنقلين عبر الخليج شمال وجنوب البلاد، وأيضاً البنية التحتية الوطنية لاستيراد وتصدير وتخزين المواد الخطرة بشكل عام والنفط الخام ومقطّرات الوقود كما تحدّثنا سابقاً.

وما يجعل ذلكَ خطيراً بشكلٍ غير مسبوق؛ القرب المادي المباشر من التجمعات السكانية، والطوبوغرافيا والمناخ الذي يجعل من الصعب تشتت الملوّثات بل على العكس يحفّز تركيزها في منطقةِ حيفا. ونجد دلائل على هذهِ المخاطر في معطيات نشرتها وزارة الصحة في العام ٢٠٠٧، حول معدّلات مرض السرطان غير الطبيعيّة في منطقة حيفا.

(*) إذن، في ظلّ جميع ما تحدّثنا عنهُ حول الملوّثات التي تواجهها حيفا، هل تعمل الدولة للحدّ من التلوّث، من ناحية القوانين والسياسات أم أنها لا تكترث؟

فلاح: صدرَ في العام ٢٠٠٨ قانون «الهواء النظيف» وبموجبهِ المصانع مُلزمة بأن تحافظ على معايير معيّنة متعلقة بانبعاثات الغازات. ومن المهمّ الانتباه إلى أن الإلزام هو نظريّ فقط. وأقصد أنها فعلياً لا تحافظ. كيف ذلك؟ الأمر متعلّق بأدوات القياس. مثلاً، الجسم التابع للوزارة يقيس الانبعاثات من خلال دخان الناتج- «المدخنة»، وفقاً لمعايير دوليّة، حددها الاتحادّ الأوروبيّ، وقرّرت الوزارة في العام الواحد أن يصلها تقريران حولَ الانبعاثات، مرّة كلّ ستة أشهر، عبر الدخان والغازات الناتجة عن «المدخنة»، والمصانع على علم بمواعيد القياس، بالتالي، في هذا الوقت تحديداً، المصنع يخفضّ من الانبعاثات مما يؤدي إلى خلق أرقام غير دقيقة. لذلك على المستوى السنويّ بمجملهِ تكون النسبة أعلى بدرجات نتيجة عدم مصداقيّة الشركات والمصانع. في المقابل، توجد أجهزة قياس تستطيع أن تقيس الهواء والدخان الناتج عن «المدخنة» بشكلٍ يوميّ مما يجعل الأرقام دقيقة أكثر.

(*) لماذا لا تستخدم الوزارة أدوات القياس اليوميّة بشكلٍ دائم لتمنع انحرافات وعدم دقّة في الأرقام؟

فلاح: أولاً بسببِ ارتفاع أسعارها وتكلفتها الباهظة، مع التشديد على أنها تستخدم من أجل أنواع ملوّثات معيّنة، وفقاً لمعايير كميّة تركيز التلوث، ونوع الملوّث وخطورته. حيثُ أن البنزين، الجهاز غير معدّ لقياسهِ. بالمقابل فإن ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، من الممكن قياسه. بالتالي، لا نعلم عن تركيز تلويث البنزين في الهواء، وكما ذكرنا أعلاه فإنه يعتبر المسبّب الأول لمرضِ السرطان. ناهيك عن أنه توجد مصادر أخرى غير «المدخنة» تنبعث منها الغازات، وهي غير مراقبة ولا نستطيع رصدها وتقديم تقارير حولها، وخصوصاً مادّة البنزين التي تنبعث من مصادر غير معروفة لنا بشكلٍ كبير، مقارنةً مع المصادر التي نستطيع رصدها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية